العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة العدد الثالث عشر 2026/08/25م - 1448/3/12هـ

مجلس الشعب الجديد
بين التأسيس والاستحقاق

من يحمي الديمقراطية في سورية؟
ولماذا لا تكفي القوانين وحدها في دفع خطر الاستبداد؟

العودة الطوعية: نهاية مأساة
أم بداية معاناة جديدة؟

الشباب والبرلمان.. شراكة تبني الدولة
وتصنع المستقبل

هندسة الأمان الداخلي: سيكولوجية
التعافي والتكيّف في مواجهة التحولات

نور الدوس..
جريمة تفتح ملف الحماية والتشريع

تيار سورية الجديدة

(السنة الثانية)

من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة

يسعى تيار سورية الجديدة لأن تكون سورية دولة مؤسسات يضبط القانونُ سلوكَها، ويؤمِّها ذوو الكفاءة؛ حيث تتمثل العناصر الأولية لنموذج الحكم المنشود في التشاور والتدبُّر الجماعي في اتخاذ القرارات، واختيار الريادة من الشعب، واعتماد الاختيار بناءً على الكفاءة والقيم المتبناة، وسيادة القانون بالتساوي بين جميع المواطنين، والتشجيع على مشاركة المواطن في الحياة السياسية. إن شرعية الدولة مجذّرة في المجتمع، فالدولة تدير شؤون المجتمع نيابة لا أصالة، ويسعى التيار إلى تعزيز آليات التشاور والمشاركة والتمثيل والمحاسبة وضوابط القانون والعُرف في جميع التشكيلات المجتمعية أدناها وأعلاها.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامز القاري

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

إضاءات سياسة	مجلس الشعب الجديد بين التأسيس والاستحقاق	أ. حسن خناس	2-1
رؤى سياسة	من يحمي الديمقراطية في سورية؟	أ. مصعب الأحمد	4-3
إضاءات في التغيير والنهضة	ألعودة الطوعية: نهاية مأساة أم بداية...	أ. بلال محمد الشيخ	6-5
إضاءات شبابية	الشباب والبرلمان.. شراكة تبني الدولة...	أ. باسل الرفاعي	8-7
المرأة السورية	نور الدوس.. جريمة تفتح ملف الحماية والتشريع	أ. ياسمين زيادة	10-9
إضاءات نفسية إجتماعية	هندسة الأمان الداخلي: سيكولوجية التعافي...	أ. آسيا نابلسي	12-11
إضاءات مقاصدية	صناعة الجهل بين تعزيز الشك وتعطيل العقل	أ. محمد زكريا البدوي	13
إضاءات على كتاب	المقهورون.. قنابل الثورات الموقوتة قراءة في.....	أ. سهير أومري	15-14
يراع	في كلية الهمك	أ. علا خالوصي	17-16

مجلس الشعب الجديد
بين التأسيس والاستحقاق

أ. حسن خناس
الأمين العام لتيار سورية الجديدة

شكّل التحول السياسي الذي شهدته سورية مرحلة تاريخية مفصلية فتحت الباب أمام إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة وفي مقدمتها المؤسسة التشريعية.

ويأتي مجلس الشعب في صدارة هذه المؤسسات بوصفه الإطار الدستوري المعني بالتشريع والرقابة وتمثيل المواطنين بما يجعله أحد الاختبارات الأساسية لمدى نجاح عملية الانتقال نحو دولة القانون والمؤسسات.

إن المرحلة الجديدة تفرض على مجلس الشعب تجاوز الصورة التقليدية للمؤسسة التشريعية التي ارتبطت في مراحل سابقة بضعف الدور الرقابي والتشريعي ومحدودية المشاركة الفعلية في صناعة القرار، فالمطلوب اليوم ليس مجرد إعادة تشكيل المجلس، وإنما إعادة تعريف وظيفته ودوره، وترسيخ استقلاليته، وتعزيز قدرته على ممارسة صلاحياته بعيدًا عن التبعية أو الدور الشكلي.

وتأتي مراجعة المنظومة التشريعية في مقدمة أولويات المجلس، فسورية تحتاج إلى تحديث عدد كبير من القوانين بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة، ويضمن حماية الحقوق والحريات، ويكرس المساواة أمام القانون، ويعزز استقلال المؤسسات، ولا ينبغي أن تقاس فعالية المجلس بعدد القوانين التي يصدرها، وإنما بمدى جودة هذه القوانين، وقدرتها على معالجة المشكلات الحقيقية للمجتمع، والاستجابة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويبرز كذلك ملف العدالة الانتقالية بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية، فمعالجة إرث السنوات الماضية تتطلب إطارًا قانونيًا يضمن حقوق الضحايا، ويعزز كشف الحقيقة، وجبر الضرر، ويحاسب المسؤولين عن الانتهاكات وفق القانون بما يحقق العدالة، ويمنع الإفلات من العقاب، وفي الوقت نفسه يحافظ على السلم الأهلي، ويمنع تحول العدالة إلى أداة للانتقام أو الإقصاء.

أما الدور الرقابي فينبغي أن يحتل مكانة موازية للدور التشريعي، فالمجلس مطالب بمراقبة أداء الحكومة، ومتابعة تنفيذ السياسات العامة، ومناقشة الموازنة والإنفاق العام، ومساءلة المسؤولين عند وجود خلل أو تقصير، والغاية من الرقابة ليست تعطيل السلطة التنفيذية، وإنما ضمان خضوعها للقانون، وتحقيق التوازن بين السلطات، وتعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة والحكم الرشيد.

كما تبرز مسؤولية المجلس في مكافحة الفساد وحماية المال العام من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بالشفافية والصفقات العامة، وتضارب المصالح، واستغلال النفوذ، وتعزيز دور أجهزة الرقابة والمساءلة، فإعادة بناء الدولة لا يمكن أن ينجح في ظل هدر الموارد أو غياب الرقابة الفاعلة على المال العام.

وفي المجال الاقتصادي تحتاج سورية إلى بيئة تشريعية مستقرة تشجع الاستثمار والإنتاج، وتحمي المنافسة، وتحد من الاحتكار، وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفر ضمانات واضحة للمستثمرين مع الحفاظ على المصلحة الوطنية والمال العام، ويستطيع المجلس أن يؤدي دورًا مهمًا في صياغة الإطار القانوني لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة بما يضمن أن تتحول عملية التعافي الاقتصادي إلى فرصة لبناء اقتصاد أكثر عدالة وكفاءة.

ولا تقل أهمية عن ذلك علاقة المجلس بالمجتمع، فالمؤسسة التشريعية لا تكتسب قوتها من النصوص وحدها، وإنما من ثقة المواطنين بها؛ ولذلك ينبغي تعزيز قنوات التواصل مع المواطنين والاستماع إلى مطالبهم، وإشراك الخبراء والنقابات والفعاليات المجتمعية في النقاش التشريعي، وإتاحة المعلومات المتعلقة بأعمال المجلس وجلساته ومشروعات القوانين؛ بما يرسخ الشفافية والمشاركة العامة.

إن نجاح مجلس الشعب في سورية الجديدة لن يقاس بمجرد

تشكيله أو انعقاد جلساته، بل بقدرته على التحول إلى مؤسسة مستقلة وفاعلة تمارس التشريع والرقابة بمهنية ومسؤولية، وتعكس تنوع المجتمع السوري وتحترم التعددية والاختلاف.

وفي المحصلة فإن الاستحقاق الحقيقي أمام مجلس الشعب هو الانتقال من مجرد تمثيل الشعب بالاسم إلى التعبير عن إرادته في الممارسة، فإذا نجح المجلس في ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق ومراقبة السلطة التنفيذية ومكافحة الفساد ودعم التعافي الاقتصادي وتعزيز ثقة المواطنين فإنه سيكون أحد الأعمدة الأساسية في بناء سورية الجديدة، سورية التي تقوم على المواطنة والعدالة والمؤسسات لا على الأشخاص وعلى القانون لا على الاستثناء.

من يحمي الديمقراطية في سورية؟ ولماذا لا تكفي القوانين وحدها في دفع خطر الاستبداد؟

بقلم: أ. مصعب الأحمد
عضو تيار سورية الجديدة

منذ بداية المرحلة الانتقالية في سورية، ومع صدور الإعلان الدستوري تصاعدت الأسئلة حول تأخر انعقاد مجلس الشعب، وتأخر إصدار قوانين أساسية وفي مقدمتها قانون الأحزاب، وليست هذه الأسئلة تعبيرًا عن استعجال غير مبرر، بل هي ضرورة ملحة لأن المرحلة الانتقالية ليست مجرد فترة زمنية تفصل بين عهدين، وإنما اللحظة التي تتشكل فيها قواعد النظام السياسي الجديد.

ومع إلحاح هذه الأسئلة وجوهريتها؛ فإنها ليست الأسئلة الوحيدة التي يجب أن تُطرح؛ فهناك سؤال آخر أقل حضورًا في النقاش العام وأكثر تأثيرًا في مستقبل البلاد: (إذا صدرت القوانين المطلوبة غدًا فمن الذي سيحميها ويضمن تحققها؟)

قد يبدو هذا السؤال نظريًا للوهلة الأولى، لكنه في الحقيقة يمسّ جوهر أي تجربة ديمقراطية، فالقوانين لا تحمي نفسها، والدساتير لا تضمن احترامها بمجرد كتابتها، وحتى البرلمانات المنتخبة قد تفقد دورها إذا لم تجد مجتمعًا قادرًا على الدفاع عنها، فالنصوص تحدد وتمنح الحقوق، لكنها لا تملك القدرة على صونها، أما الذي يحولها من كلمات مكتوبة إلى واقع حي فهو المجتمع حين يمتلك القدرة على تنظيم نفسه، والدفاع عن مؤسساته، ومساءلة السلطة ضمن إطار القانون.

ولهذا فإن الاستبداد يتمكن يوم يصبح تعطيل القوانين أو تأجيلها أو الالتفاف عليها أمرًا لا يترتب عليه ثمن سياسي أو مجتمعي حقيقي، وهذه ليست خصوصية سورية ولا اتهامًا لسلطة بعينها، وإنما قاعدة تكاد تحكم الحياة السياسية في كل مكان، فالسلطة أي سلطة تتحرك ضمن موازين القوى القائمة في المجتمع، وكلما كان المجتمع ضعيف التنظيم محدود المشاركة يفتقر إلى مؤسسات مستقلة تمثّله ازدادت قدرة السلطة على الانفراد بالقرار حتى لو بدأت بأفضل النوايا.

ومن هنا يبرز الفرق بين إسقاط الاستبداد ومنع عودته، فإسقاطه قد يتحقق في لحظة سياسية فاصلة، أما منع عودته فهو مشروع طويل يبدأ بعد تلك اللحظة مباشرة، ولا يتحقق هذا المشروع بمجرد إجراء انتخابات، أو إصدار دستور جديد، أو الترخيص لأحزاب سياسية، بل يبدأ عندما يمتلك المجتمع القدرة على حماية هذه الإنجازات، فلا تبقى رهينة إرادة السلطة أو تبدل الحكومات.

لقد اعتدنا طوال عقود أن ننظر إلى السياسة بوصفها علاقة ثنائية بين الحاكم والمحكوم أو بين السلطة والمعارضة، بينما تغيب عن هذا التصور المساحة التي تقوم عليها الديمقراطيات المستقرة، وهي المساحة الواقعة بين الدولة والفرد. في هذه المساحة تنشأ النقابات والجامعات والجمعيات والتعاونيات وغرف التجارة والصناعة ومراكز الأبحاث والإعلام المهني والإدارة المحلية وسائر المؤسسات التي يصفها علماء السياسة بالمؤسسات الوسيطة؛ لأنها لا تنازع الدولة سلطتها، ولا تترك المواطن وحيدًا في مواجهتها، بل تبني بينهما علاقة قائمة على المشاركة والتوازن.

و عليه يجب التأكيد على حقيقة أن السلطة القوية ليست خطرًا في ذاتها، بل هي ضرورة لا غنى عنها، فسورية الخارجة من سنوات الحرب تحتاج إلى سلطة قادرة على بسط الأمن، وإنفاذ القانون، وحماية الحدود، وإعادة الإعمار، وإدارة مؤسساتها بكفاءة، وقوة السلطة لا ينبغي أن تقابلها هشاشة المجتمع؛ لأن اختلال هذا الميزان هو البيئة التي ينمو فيها الاستبداد، فكلما كانت السلطة قوية، وكان المجتمع منظمًا وقادرًا على التعبير عن مصالحه عبر مؤسساته أصبح التوازن أكثر رسوخًا، وأصبحت السلطة نفسها أكثر التزامًا بالقانون لا بدافع حسن النية، بل لأن طبيعة الحياة العامة تفرض عليها ذلك.

ولهذا فإن المطالبة بانعقاد مجلس الشعب، وإصدار قانون الأحزاب، واستكمال جميع الاستحقاقات التي نصَّ عليها الإعلان الدستوري ليست فقط حقًا مشروعًا للسوريين، بل ضرورة لبناء الشرعية الدستورية وترسيخها، فالمرحلة الانتقالية ليست مسؤولية السلطة وحدها، بل مسؤولية المجتمع أيضًا، وإذا كانت السلطة مطالبة بتنفيذ التزاماتها الدستورية، فإن المجتمع مطالب في الوقت نفسه بأن يستعيد ثقافة التنظيم والعمل الجماعي والمبادرة وبناء مؤسساته المستقلة؛ لأن هذه المؤسسات هي التي ستمنح أي قانون قيمته الحقيقية بعد صدوره.

وهكذا نعود إلى السؤال الذي بدأنا به: (من يحمي الديمقراطية في سورية؟ ومن يحمي القوانين ويضمن تطبيقها حين تصدر؟)

الجواب ليس السلطة وحدها، ولا القضاء وحده، ولا الأحزاب وحدها، وإنما مجتمع منظم يمتلك مؤسسات مستقلة يعرف كيف يشارك، وكيف يراقب، وكيف يحاسب، وكيف يدافع عن حقوقه بالوسائل السلمية والمؤسسية.

عندها فقط لن يكون الحديث عن الديمقراطية حديثًا عن نصوص وتشريعات، بل عن ممارسة يومية يعيشها الناس في نقاباتهم وجامعاتهم وجمعياتهم ومجالسهم المحلية قبل أن يعيشوها في صناديق الاقتراع، فالديمقراطية لا تبدأ يوم التصويت، بل تبدأ يوم يتعلم المجتمع كيف ينظم نفسه، وكيف يحمي حريته، وكيف يبقي الدولة قوية من دون أن يسمح لأي جهة فيها بأن تكون وحدها صاحبة القوة والقرار.

العودة الطوعية: نهاية مأساة أم بداية معاناة جديدة؟

بقلم: أ. بلال محمد الشيخ
عضو تيار سورية الجديدة

تُطرح العودة الطوعية للنازحين السوريين في الشمال بوصفها المخرج الطبيعي من مأساة النزوح، لكن الواقع الميداني يكشف أن هذا المفهوم قد يتحول إلى بداية دورة جديدة من الألم، ما لم تُعالَج الأسباب البنيوية التي دفعت ملايين السوريين إلى ترك بلداتهم منذ السنوات الأولى للثورة، فالمشكلة ليست في الخيمة، بل في كل ما سبقها، وما يحيط بها، وما قد يليها.

النازحون لم يغادروا بلداتهم طوعاً، بل خرجوا تحت القصف الذي دمّر منازلهم، وحوّل أحياء كاملة إلى ركام. بلدات مثل معرة النعمان وخان شيخون وسراقب فقدت أكثر من 70% من مبانيها، وفق تقديرات منظمات محلية، ما جعل العودة إليها اليوم أقرب إلى العودة إلى أطلال لا حياة فيها.

ولم تتوقف الخسارة عند الحجر؛ فالأرض التي كانت مصدر رزق آلاف العائلات تعرضت للتجريف والقطع على يد الشبيحة التابعة للنظام، ما أدى إلى فقدان محاصيل موسمية وأشجار زيتون عمرها عشرات السنين. هذه الخسارة الاقتصادية وحدها كفيلة بجعل العودة غير ممكنة حتى لو توفرت شروط الأمان.

في المخيمات، تتجسد المأساة بشكل يومي. أكثر من 1.8 مليون نازح يعيشون في شمال سورية ضمن أكثر من 1400 مخيم، وفق إحصاءات منسقي الاستجابة.

المأوى ليس سوى خيمة مهترئة، والانتقال إلى منزل في بلدة قريبة غير ممكن بسبب الارتفاع غير المنضبط للإيجارات، فقد وصل إيجار منزل صغير في مدن مثل إدلب أو الدانا إلى ما بين 100 و150 دولاراً شهرياً، وهو مبلغ يفوق قدرة معظم العائلات التي تعتمد على مساعدات غير منتظمة، كما أن غياب الرقابة الحكومية على سوق الإيجارات جعل السكن خارج المخيمات رفاهية لا يملكها إلا القليل.

الخدمات الأساسية تكاد تكون معدومة؛ شح المياه في مخيمات أطمة ودير حسان بات أزمة يومية، وانقطاع الكهرباء أصبح جزءاً من نمط الحياة، فيما تعمل المشافي الميدانية بقدرات لا تتناسب مع حجم الاحتياجات، وفي كل أسبوع تقريباً يُسجَّل انفجار لغم أو قنبلة من مخلفات الحرب، ما يجعل الخطر جزءاً من حياة النازحين حتى داخل المخيمات التي يفترض أن تكون ملاذاً آمناً.

التعليم يمثل وجهاً آخر للأزمة، فآلاف الأطفال يتلقون تعليمهم في خيام غير مؤهلة أو مدارس مكتظة، فيما تشير تقديرات محلية إلى أن نحو 40% من أطفال المخيمات يعانون انقطاعاً تعليمياً جزئياً أو كاملاً. هذا الجيل الذي نشأ في بيئة هشّة يواجه مستقبلاً غامضاً، في ظل غياب خطط حكومية جادة لمعالجة الانهيار التعليمي.

ورغم وضوح حجم الكارثة، فإن العجلة الحكومية في التعامل مع الملف تدور ببطء شديد؛ الاستجابة لا تزال محكومة بمنطق إدارة الأزمة لا حلّها، وبإجراءات جزئية لا ترقى إلى مستوى التحدي، بل إن بعض الممارسات تعكس توجهاً نحو المتاجرة بالمعاناة بدلاً من إنهائها؛ زيارات المسؤولين التي تُختزل في توزيع كيس حطب أو صهريج ماء ليست حلولاً، بل رسائل تُكرّس الشعور بأن الدعم شحيح، وأن الأزمة تُدار إعلامياً أكثر مما تُعالَج فعلياً.

في ظل هذا الواقع، يصبح الحديث عن العودة الطوعية سؤالاً مفتوحاً: "هل هي نهاية مأساة أم بداية مأساة أخرى؟" العودة إلى بلدات مدمرة، أو أراضٍ محروقة، أو بيئات بلا خدمات، ليست عودة، بل إعادة إنتاج للمعاناة في شكل جديد.

العودة لا يمكن أن تكون خياراً حقيقياً ما لم تتوفر شروط السكن الكريم، والخدمات الأساسية، والأمن، وسبل العيش.

الحلول تتطلب رؤية شاملة لا إجراءات إسعافية، تبدأ بضبط سوق الإيجارات عبر آليات رقابية تمنع الاستغلال، وتستمر بإنشاء مشاريع إسكان مستدامة، وإعادة تأهيل

البنى التحتية في المدن والبلدات المدمرة والمناطق المحيطة، وإطلاق برامج جدية لإزالة مخلفات الحرب، وتطوير خطط تعليمية طارئة تعيد للأطفال حقهم الطبيعي في التعلم.

كما أن الحكومة مطالبة بتحويل ملف النزوح من قضية إغاثية إلى قضية سياسية، فهي مرتبطة بملف العدالة الانتقالية ذات الأولوية، وتُدار وفق استراتيجية واضحة، لا وفق ردود فعل متفرقة.

وهنا يبرز دور مجلس الشعب الجديد في تحويل هذه المطالب إلى سياسات مُلزمة، عبر التشريع والرقابة ومساءلة الحكومة، وإقرار الأطر القانونية، والموازنات التي تضمن إعادة الإعمار، وعودةً آمنةً وكريمةً ومستدامةً للنازحين.

إن إنهاء مأساة المخيمات ليس خياراً، بل ضرورة وطنية، والعودة الطوعية لن تكون نهاية المعاناة إلا إذا سبقتها خطوات عملية تعيد للنازحين ما فقدوه: الأمان، السكن، الأرض، والكرامة. بدون ذلك، ستبقى العودة مجرد عنوان جميل يخفي خلفه واقعاً أكثر قسوة مما عاشه النازحون في خيامهم.

الشباب والبرلمان.. شراكة تبني الدولة وتصنع المستقبل

بقلم: أ. باسل الرفاعي
كاتب ومدقق لغوي

لو اطَّلعنا على تاريخ الأمم السابقة، لعلمنا أن الأمم لا تنهض بكثرة الثروات، ولا تُصان الدول بصلابة الحدود، بل تُبنى على هيبة مؤسساتها، وعدالة قوانينها، وحيوية الحياة الدستورية فيها.

وتُقاس حيويةُ الدول بقدرتها على فتح المجال أمام أجيالها الشابة لتكون شريكًا في القرار، فحين يكون القانون مرجعًا، والمساءلة نهجًا، وتمثيل المواطنين أمانةً، يجد الشباب طريقهم الطبيعي إلى الشأن العام، وتتحول طاقاتهم من انتظار الفرصة إلى صناعة الأثر؛ وحينها تشتدّ الدولة بحيوية أبنائها، وتحمي حاضرها وهي تصنع بهم مستقبلها.

وهنا يبرز مجلس الشعب بوصفه أحد أعمدة الدولة السورية الحديثة، باعتباره العقل التشريعي الذي يرسم الإطار القانوني للحياة العامة، والقوَّة الرقابية الضاربة التي تتابع الأداء الحكومي، والمنبر الذي يحمل صوت المواطنين إلى مركز القرار.

ويأتي التشريع في مقدمة مسؤوليات المجلس الجديد، لأن القانون عقدٌ ينظم علاقة الدولة بمواطنيها، ويحدد الحقوق والواجبات، ويؤسس لاقتصادٍ قوي، وإدارةٍ رشيدة، وقضاءٍ عادل، واستثمارٍ آمن، وتنميةٍ مستدامة. فالمهمة الحقيقية لمجلس الشعب لا تقتصر على سَنّ القوانين، بل تمتد إلى مراجعتها، وتطويرها، حتى تبقى مواكبةً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتقنية التي يشهدها العالم من حولنا، فالتشريع الذي يتوقف عن التطور، يتوقف عن حماية المجتمع.

والرقابة البرلمانية لا تقلُّ شأناً عن التشريع، بل تمنع اختلال التوازن بين السلطات، وتكرس ثقافة الشفافية والمساءلة.

فمن خلالها تُناقش السياسات العامة، وتُراجَعُ التقارير، وتُتَابع الخطط الوطنية،وتُقيَّم النتائج، ويُسأل المقصر،ويُكافأ المجتهد.

أما الوظيفة التمثيلية، فهي روح البرلمان وجوهر وجوده. فعضو مجلس الشعب يحمل أمانة وطنية، تتمثل في نقل هموم المواطنين، والدفاع عن مصالحهم، والاستماع إلى تطلعاتهم، وتحويل احتياجاتهم إلى مبادراتٍ وتشريعاتٍ قابلة للتنفيذ، وكلما كان مجلس الشعب أكثر قرباً من الناس، وأكثر إنصاتاً لصوتهم، كان أكثر قدرةً على صناعة قراراتٍ تنبع من الواقع، لا من التصورات البعيدة عنه.

وفي قلب هذه المسؤوليات يبرز دور الشباب، لأنهم الفئة الأكبر عدداً والطاقة الأكثر حيوية، والعقول الأكثر الماماً و إحاطَةً بمتطلبات المستقبل.

فهم أبناء عصر المعرفة، ورواد الاقتصاد الرقمي، وهم الأكثر احتكاكاً بقضايا التعليم، والعمل، والابتكار، والتكنولوجيا، والتحول الرقمي.

ولهذا، فإن التشريع الذي لا يستمع إلى صوت الشباب، يفقد القدرة على قراءة المستقبل، ويخاطر بأن يبقى أسير تحديات الأمس.

فلم يكن التاريخ يوماً شاهداً على نهضةٍ وطنيةٍ كبرى إلا وكان الشباب في مقدمة صفوفها، لذا فإن الأمم التي استثمرت في طاقات شبابها ربحت أعماراً مديدة من الإبداع والازدهار.

ومن هنا، نجد أن إشراك الشباب في الحوار مع ممثليهم البرلمانيين، والاستماع إلى مبادراتهم، والاستفادة من خبراتهم، ليس خياراً ثانوياً، بل استثمارٌ في مستقبل سورية نفسها.

وإن مجلس الشعب لا يحتاج إلى أصواتٍ و أعدادٍ فقط، بل إلى عقولٍ تناقش القضايا الهامَّة، وإراداتٍ تتحمل المسؤولية.

فكل فكرةٍ ناضجة قد تتحول إلى قانون يُطَبَّق، وكل مبادرةٍ وطنية قد تصبح سياسةً عامة، وكل حوارٍ مسؤول قد يفتح باباً لإصلاحٍ ينعكس أثره على حياة ملايين المواطنين.

وعندما تُمنح الطاقات الشابة مساحةً حقيقية للمشاركة، يصبح البرلمان أكثر قدرةً على مواكبة العصر، وأكثر اهتِمَاماً بقضايا المجتمع، وأكثر استعداداً لصناعة المستقبل.

وإن بناء الدولة القوية مسيرةٌ طويلة عنوانها العمل المؤسساتي، وسلاحها القانون، وضمانتها الرقابة، وروحها التمثيل الحقيقي، ووقودها الإنسان الشاب الطَّمُوح ..

فإذا نجح مجلس الشعب الجديد في أن يجعل من التشريع طريقاً للعدالة، ومن الرقابة حصناً للنزاهة، ومن التمثيل جسراً للثقة، ومن الشباب شركاء في صناعة القرار، فإنه سيسهم في ترسيخ دولةٍ تُحكم بالمؤسسات، وتنهض بالكفاءات، وتصنع مستقبلها بإرادة أبنائها، فالأوطان العظيمة لا يكتب تاريخها المترددون، وإنما يكتبه أصحاب الرؤية المستقبلية، ويصونه القانون، وتحمله مؤسساتٌ قوية تعرف أن خدمة الوطن ليست امتيازاً، بل رسالةٌ ومسؤولية.

نور الدوس..
جريمة تفتح ملف الحماية والتشريع

بقلم: أ. ياسمين زيادة
تربوية وناشطة إعلامية

نور ليست رقمًا... فماذا بعد؟

(نور الدوس) ليست اسمًا يُضاف إلى قائمة الضحايا، ولا خبرًا عابرًا تتناقله وسائل التواصل الاجتماعي لأيام، ثم يطويه النسيان، (نور الدوس) طفلة سورية كان يفترض أن تعيش طفولتها بأمان، بين أسرتها ومدرستها وأحلامها الصغيرة، لكنها أصبحت ضحية لجريمة هزّت المجتمع، وأعادت إلى الواجهة سؤالًا أكبر من تفاصيل الجريمة نفسها:

(هل نملك منظومة قانونية ومجتمعية قادرة على حماية أطفالنا ونسائنا قبل أن تتحول المخاطر إلى جرائم؟)

إن قضية نور لا ينبغي أن تنتهي عند المطالبة بمعاقبة الجاني، مهما كانت أهمية العقوبة وضرورتها، فالعدالة لا تعني العقوبة بعد وقوع الجريمة فقط، وإنما تعني أيضًا الوقاية، وسرعة الاستجابة، وحماية الضحية، وملاحقة المعتدي، وسد الثغرات التي قد تسمح بتكرار الجريمة.

المرأة السورية... أعباء لا تنتهي

لقد حملت المرأة السورية خلال سنوات الحرب أعباءً كثيرة من النزوح والفقد والفقر والعنف، ولا تزال حتى اليوم تواجه تحديات قاسية، تتنوع بين العنف الأسري، والتمييز، والحرمان من بعض الحقوق، والانتهاكات التي قد تصل إلى الإيذاء الجسدي أو القتل.

لكن الخطر لا يكمن في وجود هذه الجرائم فحسب، بل في أن تتحول إلى ظواهر متكررة، وأن يصبح المجتمع معتادًا على سماعها، وأن تبقى ردود أفعالنا مرتبطة بكل جريمة على حدة، بينما لا نعالج الأسباب والثغرات التي تسمح بتكرارها.

حين تصبح الأرقام ضرورة وليست ترفًا

تكشف الإحصاءات العالمية، رغم اختلاف مصادرها ومحدودية البيانات السورية، أن العنف ضد النساء والفتيات ليس ظاهرة هامشية.

وتشير منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن نحو امرأة واحدة من كل ثلاث نساء عالميًا تتعرض خلال حياتها لشكل من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي.

أما في سورية، فقد أدت سنوات النزاع والنزوح والأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولو أن الأرقام المتاحة لا تعكس الحجم الحقيقي للعنف؛ فكثير من الحالات لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية، أو الخوف من المعتدي، أو عدم الثقة بقدرة المؤسسات على توفير الحماية.

وهنا تصبح قضية (نور الدوس) أكثر من اسم في سجل الجرائم؛ تصبح تذكيرًا بأننا بحاجة إلى بيانات دقيقة تكشف حجم المشكلة قبل أن نتحدث عن حلولها.

فالإحصاءات ليست أرقامًا للاستهلاك الإعلامي، وإنما أساس لصناعة القرار، ومن دون معرفة عدد الحالات، وأماكن انتشارها، وأعمار الضحايا، وأنواع الجرائم، والظروف التي سبقتها، يصبح من الصعب وضع سياسة وطنية حقيقية للوقاية والحماية.

مسؤولية التشريع:

إن سورية، وهي تدخل مرحلة جديدة من بناء مؤسساتها، تحتاج إلى أن تجعل حماية المرأة والطفل أولوية وطنية.

وهنا يبرز الدور المحوري لمجلس الشعب، الذي من المهم أن يكون من أولوياته:

- مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بالعنف الأسري وحماية النساء والأطفال.
- تشديد العقوبات على جرائم قتل الأطفال والنساء والاعتداءات الجنسية والعنف الجسدي، بما يحقق الردع.
- وضع آليات واضحة وسريعة وآمنة للإبلاغ عن حالات العنف والاختفاء والاختطاف.
- ضمان حماية المبلّغين والضحايا والشهود من التهديد أو الانتقام.
- إنشاء مراكز متخصصة للحماية والإيواء والتأهيل النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال المعرضين للخطر.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لجرائم العنف ضد النساء والأطفال.

- إصدار تقارير دورية تساعد الدولة والمجتمع على قياس حجم المشكلة وتقييم السياسات المتخذة.
- إشراك المختصين والقانونيين ومنظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات والسياسات الوقائية.

من العقوبة إلى الوقاية

قد تنتهي قضية نور أمام القضاء، لكن السؤال الذي يجب ألا ينتهي هو:
ماذا تعلمنا منها؟ - هل نملك آليات سريعة لاكتشاف الخطر على الأطفال؟ - هل يعرف الطفل إلى من يلجأ إذا تعرض للأذى؟
هل تستطيع الأسرة الإبلاغ دون خوف؟ - هل تستجيب المؤسسات بسرعة عندما يُبلَّغ عن طفل مفقود أو معرض للخطر؟
وهل لدينا تشريع يركز على الوقاية، وليس فقط على العقوبة بعد وقوع الجريمة؟
هذه الأسئلة هي جوهر المسؤولية التشريعية.
وقصة (نور الدوس) يجب ألا تبقى قصة مؤلمة نتداولها أيامًا ثم ننساها؛ بل ينبغي أن تكون جرس إنذار يدفع الدولة والمجتمع إلى مراجعة حقيقية للتشريعات وآليات الحماية والتبليغ والتوثيق.
إن سورية التي نريد بناءها ليست سورية التي نعاقب فيها الجاني بعد أن نخسر طفلة، وإنما سورية التي تكون فيها الطفولة آمنة قبل أن تصبح ضحية.

هندسة الأمان الداخلي: سيكولوجية التعافي والتكيّف في مواجهة التحولات

بقلم: أ. آسيا نابلسي
مرشدة نفسية

في إحدى جلسات الدعم النفسي التي أقدمها قالت لي امرأة عاشت تجارب الفقد والنزوح جملةً اختصرت الكثير: (ظللتُ لسنوات أظن أن التعافي يعني أن أعود كما كنت قبل أن يتغير كل شيء، حتى اكتشفتُ أنني لست بحاجة إلى العودة للوراء، بل أن أتوقف عن الانتظار كي أبدأ من جديد).

اللحظات الفارقة في حياة الإنسان هي التي يتزلزل فيها مفهومه المعتاد عن الأمان. حين تنهار الخرائط النفسية التي اعتاد الملاذ إليها، فيجد الفرد نفسه في مواجهة سؤال بنيوي: (كيف أستمرُّ دون أن أفقد نفسي؟) ولعل هذا السؤال يلامس السوري اليوم بصورة خاصة بعد سنوات من الحرب والفقد والنزوح، وفي ظل تحولات كبرى تفرض عليه أن يعيد اكتشاف علاقته بوطنه ومستقبله وبذاته أيضاً.

إن التكيف والتعافي لا يعنيان إطلاقاً العودة إلى ما كنّا عليه قبل وقوع الصدمة. التعافي في جوهره هو رحلة إعادة بناء سيكولوجية شاملة، تبدأ عندما ندرك أن الأمان الحقيقي **يكمن في قدرتنا على التكيف مع متغيرات الحياة وصناعة أرض داخلية صلبة وثابتة.**

تشريح التكيف: بين الاستسلام الفاعل والتعايش الهش

عندما يواجه الإنسان تحولاً جذرياً في حياته، يمر بمرحلة حاسمة في طريقة استجابته لهذا الواقع الجديد، وهنا يبرز فارق جوهري بين سلوكين هامَّين: التعايش الهش، والاستسلام الفاعل.

التعايش الهش: هو حالة من الامتصاص الصامت للألم، مع إنكار أسبابه، أو محاولة استمرار الحياة بإنكار التغيرات. يرتدي صاحب هذا النمط قناع الصمود، لكنه صمود هشّ يجعله عرضة للانكسار عند أول هزّة جديدة؛ لأنه يستنزف طاقته النفسية في مقاومة واقعٍ حدث بالفعل بدلاً من استيعابه.

الاستسلام الفاعل: ليس قبولاً ولا خضوعاً سلبياً للظروف، بل هو شجاعة الاعتراف بالواقع كما هو دون تجميل أو إنكار.

إن أولى خطوات التكيف الحقيقي تبدأ عندما يتوقف الفرد عن خوض معارك خاسرة مع الماضي، لينتقل من سؤال (لماذا حدث هذا؟) إلى سؤال (كيف أتعامل مع ما يحدث الآن؟) وهو انتقال يحتاجه السوري اليوم، فلا يمكن تغيير ما وقع، لكن يمكن اختيار الطريقة التي نحمل بها الماضي ونحن نبني الحاضر.

إن هذا التحول الذهني يُعيد للمرء شعوره بالفاعلية الشخصية أو الكفاءة الذاتية (Self Efficacy) وهي اعتقاد الإنسان بأنه حتى لو لم يكن يملك السيطرة على الظروف الخارجية، فإنه يمتلك دائماً حق إدارة استجابته الداخلية.

بناء المساحات الآمنة الداخلية

عندما نفقد الشعور بالأمان في العالم الخارجي، نكون بحاجة ماسة لبناء مساحة آمنة داخلنا، هذه المساحة لا نعثر عليها بالهروب، بل نبنيها بأساليب واعية، أهمها:

تسمية المشاعر بدقة بدلاً من الهروب منها: لأننا بمجرد أن نعرف ما الذي نشعر به بالضبط تصبح إدارة هذه المشاعر أسهل.

تغيير لغة الحديث مع الذات: في الأوقات الصعبة، نحتاج أن نتحدث مع أنفسنا بلطف وتفهم، تماماً كما نتحدث مع صديق عزيز يمر بأزمة، بدلاً من جلد الذات ولومها.

حماية الطاقة النفسية: ويعني ذلك القدرة على الابتعاد عن المصادر التي تزيد من تشتتنا واضطرابنا، وقول "لا" لكل ما يستنزف طاقتنا المتبقية، ومنها الاستغراق المستمر في الأخبار والشائعات والمخاوف.

النمو ما بعد الصدمة

التعافي لا يعني فقط أن نتخطى الأزمة لنعود إلى ما كنا عليه، بل يعني أيضاً أن نخرج منها بشيء جديد لم نكن نملكه من قبل، وهو ما يُعرف في علم النفس بـ "النمو ما بعد الصدمة" (Post Traumatic Growth).

تُشير الأبحاث والدراسات النفسية المتخصصة (مثل أبحاث العالمين ريتشارد تيديشي ولورانس كالهون) إلى أن ما بين (50 إلى 70)% من الأشخاص الذين يعبرون الأزمات الحادة يخوضون شكلًا من أشكال النمو النفسي، حيث تتفتح لديهم آفاق جديدة تجعلهم يتجاوزون الصمود إلى إعادة تشكيل ذواتهم. ويتمثل هذا النمو في:

إعادة ترتيب الأولويات: فنبدأ بتمييز ما هو أساسي في حياتنا عما هو هامشي ومستهلِك للوقت والجهد.
اكتشاف القوة المخبأة: التجارب القاسية تمنح الإنسان ثقة أكبر في قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.
عمق التعاطف مع الآخرين: ليصبح أكثر قدرة على فهم آلام الآخرين بوعي ولطف أكبر.

وهذا النمو الذي يحتاجه الفرد يحتاجه المجتمع السوري أيضاً، فإعادة بناء سورية لا يتعلق بالحجر والمؤسسات وحدها، وإنما بترميم الإنسان وخاصة قدرته على الشعور بالأمان من جديد.

في النهاية، يجدر بنا أن نتذكر أن التعافي الحقيقي لا يعني ألا نشعر بالألم، بل يعني أن نملك من المرونة النفسية والأرض الصلبة ما يجعلنا نتقبل التغيرات دون أن ننكسر أمامها. إنه مصالحة دافئة مع فكرة أن الحياة متغيرة دائماً، وأننا في كل مرحلة جديدة نكتشف قدرتنا الشجاعة على البدء من جديد، ولعلها اليوم إحدى أهم رحلات السوريين: أن يعيدوا بناء وطنهم، وهم يعيدون، في الوقت ذاته، بناء الأمان داخلهم.

صناعة الجهل بين تعزيز الشك وتعطيل العقل

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

قبل أيام شاهدت حلقة من الجزيرة الوثائقية بعنوان "صناعة الجهل".

في البداية ظننت أنني أمام وثائقي يتحدث عن شركات التبغ والنفط والإعلام وبعض الفضائح العلمية القديمة، لكن بعد دقائق أدركت أن الموضوع أعمق من ذلك بكثير، لم يكن الحديث عن التبغ أو المبيدات أو البلاستيك بقدر ما كان عن طريقة صناعة الجهل نفسها، وكيف يمكن أن يتحول إلى وسيلة تُستخدم لحماية مصالح معينة.

أكثر ما أثار انتباهي أن الشركات لم تكن دائماً بحاجة إلى إثبات أن منتجاتها آمنة، كان يكفيها أن تزرع الشك، مثلاً إذا ظهرت دراسة تثبت ضرر منتج معين تبدأ بعدها سلسلة طويلة من الأسئلة والتشكيك والدراسات المضادة والآراء المتناقضة حتى يتحول النقاش من: إلى أي مدى هذا المنتج ضار؟ إلى: هل هناك ضرر أصلاً؟

وهنا يتحقق المطلوب، ليس بالضرورة أن تنتصر على الحقيقة، يكفي أن تعطل أثرها، ولهذا لفتتني العبارة التي وردت في الوثائقي: الشك هو منتجنا.

تأملت هذه الجملة طويلاً لأنها تفسر جانباً كبيراً مما نعيشه اليوم، فمشكلتنا لم تعد دائماً في قلة المعلومات وإنما في كثرتها وتضاربها وسرعة انتشارها.

في الماضي كان الإنسان يخشى أن تُخفى عنه الحقيقة، أما اليوم فقد يجد نفسه أمام آلاف الروايات حول الموضوع نفسه إلى درجة يصبح معها الوصول إلى الحقيقة مرهقاً، ليس لأنها مخفية، وإنما لأن الطريق إليها أصبح يحتاج إلى وقت وتركيز وصبر، بينما الرواية الأسهل والأسرع تكون دائماً في متناول اليد.

ومع الوقت يصل الإنسان إلى مرحلة من الإرهاق الذهني تجعله يتوقف عن التحقق، ويكتفي بالرواية التي توافق ما يعتقده سابقاً أو تمنحه شعوراً بالراحة، وهنا نصل إلى مرحلة أخطر: الجهل المركّب.

أن تجهل شيئاً أمر يمكن علاجه لأنك تعرف أنك لا تعرف، وبالتالي قد تبحث وتسأل وتتعلم، لكن المشكلة حين يجهل الإنسان شيئاً ويعتقد في الوقت نفسه أنه يعرفه، عندها لا يرى سبباً للبحث أصلاً. وهنا لا يعود الأمر مجرد خطأ في المعرفة، بل يصبح مساساً بأحد المقاصد الكبرى التي جاءت الشريعة لرعايتها: حفظ العقل؛ فالعقل لا يُحفظ من كل ما يغيّبه فحسب، وإنما من كل ما يُضلّله ويُعطّل قدرته على التمييز والتثبت. ولذلك قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6]، وقال النبي ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» رواه مسلم، فالتثبت هنا ليس فضيلة معرفية فحسب، وإنما سياجٌ يحمي العقل من أن يصبح أداةً لنقل الجهل الذي يظنه صاحبه علماً.

ولهذا ربما يكون أخطر ما يمكن أن يصيب مجتمعاً ما ليس أن يقلّ فيه العلم، بل أن يزداد فيه اليقين مع قلة المعرفة. أن يصبح الإنسان أكثر ثقة بما يعتقد، وأقل استعداداً لأن يسأل نفسه: هل ما أعتقده صحيح فعلاً؟

ومن هنا تصبح معركة الوعي اليوم أكبر من مجرد جمع المعلومات، المسألة في القدرة على التمييز بين الحقيقة والدعاية، وبين الدليل والرأي، وبين العلم والتسويق، وبين التحليل والتلاعب.

ومن المنظور الإسلامي لم تكن المشكلة يوماً في نقص المعلومات وحدها، بل في أن يبني الإنسان موقفه أو حكمه دون علم أو تثبت، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: 36].

بعد انتهاء الحلقة أدركتُ أن السؤال الأهم اليوم ليس: ماذا نعرف؟ بل: كيف نتأكد أن ما نعرفه صحيح؟

الأمم لا تُهزم بالكذب يكفي أن تُستنزف بين آلاف الروايات حتى تفقد قدرتها على التمييز بين الحقيقة والوهم، فالجهل المصنَّع كما وصفوه لا يبدأ بإخفاء الحقيقة، بل يبدأ بإغراقها.

والبقية... أمانة

المقهورون.. قنابل الثورات الموقوتة قراءة في كتاب «التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور» للدكتور مصطفى حجازي

بقلم: أ.سهير أومري
رئيسة تحرير مجلة العنقاء

يستغيث الغارق أحيانًا بقشة، وبعد أن يتعلق بها تبدو له أنها القشة التي قصمت ظهر البعير، فتغرقه بدل أن تنقذه.

إنه القهر؛ ما ينجم عن الخذلان والتسلط والاستبداد، فينعكس على حياة المقهور ثورةً تحقق له بعض الأهداف أحيانًا، ولكنها في أحيان أخرى تبدو محاولة رفض عنفي للواقع، هذا إذا لم تجعله صورةً أخرى للمستبد، فيمارس استبداده باسم الثورة، ويكون هو والمستبد الذي ثار عليه وجهين لعملة واحدة.

وقد فصّل الدكتور مصطفى حجازي في البعد النفسي للقهر ومراحله ونتائجه وما ينجم عنه من عُقد في كتابه «التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور»، حيث يوضح أن القهر أحد أهم مسببات التخلف والعنف.

يتعرض الإنسان منذ طفولته لأشكال مختلفة من القهر، ومع تقدمه في السن يتعرض لقهر متعدد؛ كقهر رب العمل، ورجل الأمن، والحاكم المستبد، فلا يجد تجاه هذا التسلط سوى الرضوخ والتبعية والوقوع في مركز الدونية كقدر لا يستطيع دفعه.

ويمر القهر بثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة القهر والرضوخ

في هذه المرحلة يقتنع الضعيف أنه ضعيف، فيزدري نفسه وينقم عليها، ويرى في القهر الذي ينزل عليه أمرًا يستحقه، فيرضخ للقوي ليضمن لنفسه بعض الإحساس بالأمان.

وتتشكل لديه عقدتان خطيرتان: عقدة النقص وعقدة العار.

في عقدة النقص يجد الإنسان نفسه متخليًا عن المواجهة، منسحبًا مستسلمًا، فاقدًا الثقة بنفسه، وبذلك يفقد أهم سماته الإنسانية المتمثلة في قدرته على التغيير الفعال، ويبقى رهينًا لانتظار حل سحري يرفع عنه التسلط، أو ظهور مخلّص يخرجه مما هو فيه. ويعمل المتسلط على تعزيز عقدة النقص لدى المقهورين وتغذية العجز لديهم حتى لا يتخذوا زمام المبادرة لأي تغيير.

أما عقدة العار فهي نمو طبيعي لعقدة النقص؛ فالإنسان المقهور يخجل من ذاته ويعيش في حالة دفاع دائم ضد افتضاح عجزه وضعفه، وقد يعمد إلى بسط سيطرته على المستضعفين الأقل منه قوةً، ساترًا بذلك نقصه وعاره.

ومع عقدتي النقص والعار تتضخم لديه آلام الماضي، وتتأزم معاناة الحاضر، وتنغلق آفاق المستقبل، مما يزيد حدة التوتر لديه ويقربه من حد الانفجار.

ثانياً: مرحلة الاضطهاد

يكون الإنسان هنا قد وصل إلى درجة عالية من التوتر الانفعالي، ويبدأ بالتفتيش عن مخطئ يحمّله وزر العدوانية المتراكمة داخله، وهنا يصبح الاعتداء بالنسبة إليه مشروعًا لأنه يتخذ طابع الدفاع عن النفس والإفلات من ذله.

والمشكلة أن الذين ينزل عليهم غضبه أو نقمته ليسوا دائمًا أعداءه الحقيقيين، بل قد يكونون من أقرب الناس إليه.

ثالثاً: مرحلة التمرد والمجابهة

هنا يجد المقهور في المواجهة سبيلًا للتخلص من عقدتي النقص والعار واسترداد اعتباره في نظر نفسه؛ فعند انعدام

فرصة النجاة يتحول الضعف إلى قوة ويستميت في الدفاع عن وجوده.

لكن الخطر يبدأ عندما تتغير دلالات المقهور عن ذاته من سلبية مطلقة إلى إيجابية مطلقة، فتبرز بدل عقدة النقص عقدة التفوق والاستعلاء، وبدل العجز والاستسلام تتشكل عقدة الجبروت. وهنا قد يقع في مطب أخطر هو قلب الأدوار؛ إذ يتحول الإنسان المقهور إلى متسلط، فيمارس البطش والتعالي والتعسف، ويستغل قوته في التحكم بالآخرين.

وهنا تبدو قراءة حجازي شديدة الصلة بسورية بعد التحرير؛ فقد نجح السوريون في إسقاط سلطة مارست عليهم القهر لعقود، لكن التحرر من المستبد لا يعني تلقائيًا التحرر من آثار استبداده، ولا سيما حين تتأخر العدالة الانتقالية، فلا يرى المظلوم أن من ظلمه قد خضع لقضاء عادل وردَّ إليه بعض حقه. فالجراح التي لا تجد طريقها إلى العدالة تبقى مفتوحة، وقد يتحول الغضب المكبوت إلى رغبة في الاقتصاص الفردي، ويصبح الانتقام بديلاً عن عدالة لم تصل إليه.

لذا فإن العدالة الانتقالية ضرورة لحماية المجتمع من إعادة إنتاج القهر؛ لأن إفلات الظالم من الحساب قد يغيّر مواقع القوة دون أن ينهي دورتها، فيمارس من ذاق الظلم ظلمًا آخر، ويتحول التحرير إلى تبادل للأدوار بين قاهر ومقهور.

واليوم، وقد خرجت سورية من زمن الاستبداد، يصبح التحدي أن يتحول الانتصار على القاهر إلى انتصار على القهر نفسه؛ في القانون والعلاقات والمؤسسات والنفوس. فالحرية لا تكتمل بإسقاط المستبد، وإنما حين نمنع الاستبداد من أن يجد له مكانًا جديدًا داخلنا.

ويحضرني هنا قول الفيلسوف نيتشه في كتابه «الحكمة الشريرة»: «الآلامُ المديدةُ والكبيرةُ تُربي الطاغيةَ في الإنسانِ».

في كلية الهمك

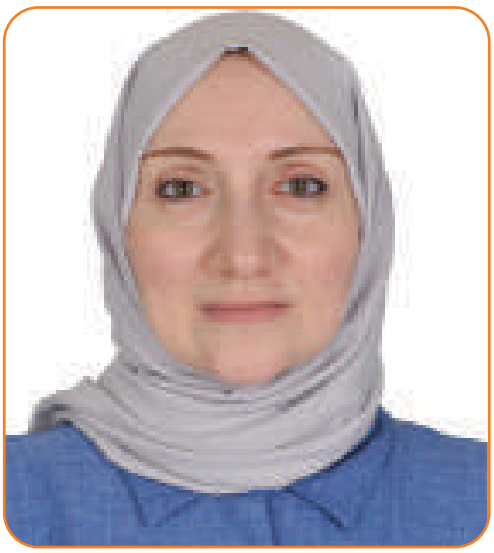

بقلم: علا خالوصي
عضو تيار سورية الجديدة

كان معاذ جالساً في مدرج قاعة الهندسة الطبية في جامعة دمشق، يحاول التركيز على ما يقوله أستاذ الفيزياء، ولكن عقله يعاود الشرود وهو يتذكر أصدقاءه الثلاثة الذين غابوا عن الحضور ليومين متتاليين، كانوا من خيرة طلاب كلية الهندسة الميكانيكية الكهربائية المعروفة بالهمك، لكن ذلك بالطبع لم يجعلهم من الأوائل على الدفعة، فمراتب المتفوقين مخصصة لأبناء المقربين من الطائفة الحاكمة دون غيرهم، وفي تلك الفترة بدا أن الجميع يتعايش مع هذا الظلم، ويغض الطرف عنه على مضض، ولكن هبوب نسائم الحرية بعد ثورة آذار عام 2011 دخلت مشاعر الأمل إلى نفوس الطلاب، فبدأت ترتفع جباههم وتعلو أصواتهم في الساحات داخل الجامعة وخارجها.

معاذ طالب ذكي مجتهد حريص على متابعة دروسه مع رفاقه، ولكن مشاعر الحزن على تغيبهم واحداً تلو الآخر بدأت تسيطر عليه، فقد سلّمهم لمراكز الاعتقال طلبةٌ أمثالهم لم يحضروا دروس الجامعة إلّا ليراقبوا ويكتبوا التقارير، فيختفي الطالب ولا يُعرف ما حلّ به بعد ذلك، فأصبح خوفه من مواجهة نفس مصيرهم ينازعه كل صباح عن النهوض والذهاب إلى الجامعة، إلا أن رغبته في النجاح ورفضه للاستسلام كانت وقوده اليومي للاستمرار.

كانت المظاهرات الطيارة في ساحات الجامعة وزواياها الشغل الشاغل للثائرين من الطلبة، يحددون ساعة معينة في موقع بعيد عن كاميرات المراقبة، يتجمعون على عجل، يهتفون هتافات الحرية ويرفعون العلم الأخضر، يلقون المناشير ويهربون بسرعة في كل اتجاه قبل أن تلاحقهم أعين المخبرين، وكان معاذ معروفاً بينهم بسرعته الفائقة في الجري.

بدأ أصدقاؤه يلاحظون تغيبه عن المظاهرات الطيارة والاعتصامات، يرونه كل يوم يجري في ساحات الجامعة، ينظرون إليه باستغراب، ويتحدثون بإعجاب عن سرعة جريه وخفة حركته ولياقته العالية.

في يوم غائم من أيام نيسان صعد معاذ إلى سطح البناء الأحمر في الكلية، تأمل بهاء ساحات جامعته العريقة، وتساءل: إلى متى سيبقى نزيف دماء طلابها الطاهر مستمراً، ومتى سيأتي دوري؟ في مظاهرة الأمس رأيتُ أحد المخبرين يراقبني من بعيد، وعند دخولي قاعة المحاضرة اليوم رمقني بنظرة مريبة وهو يتهامس مع زملائه المخبرين، ترى هل حان دوري الآن؟

قرر عدم الذهاب إلى الجامعة لمدة، فأخبره صديقه أنه سمع خمسة من المخبرين يسألون عنه، وحذره من أنهم يسعون لاعتقاله أيام الاختبارات، تملكه الذعر وهو يرى مصيره مثل مصير من مضوا قبله، هل سيأخذونه أثناء مشيه في الشارع أم من داخل بيته؟ كيف عليه أن يحمي نفسه وهو مجبر على الذهاب لتقديم الاختبار؟

بدأ أول يوم من أيام الاختبارات، وتجمع طلاب الدفعة في الممر، وقد اصطف المخبرون والشبيحة على الجانبين، صعد معاذ السلالم، وما إن لمحوه حتى تغيرت وجوههم وتوعدوا باعتقاله، لم يعد لتقديم الاختبار أية أهمية، فحياته في خطر، وقف معاذ في الممر والعرق يتصبب منه، ماذا عليه أن يفعل وهو محاصر؟ لم يعد أمامه إلا خيار واحد، عليه الدفاع عن نفسه.

دخل القاعة شاحب الوجه والطلاب يمسكون أوراقهم وعيونهم معلقة عليه، أشهر مسدسه الذي حمله خوفا على حياته، وصرخ بأولئك المخبرين: أنتم مجرمون قتلة في هيئة طلاب، سنحاسبكم على كل قطرة دم سالت بسببكم، وأطلق الرصاص في الهواء، وهم ينظرون إليه بذهول.

تسمّر جميع من في القاعة في مكانه، بينما سلّم معاذ قدميه للريح، وفي غضون أربعة دقائق فقط قطع مسافة تحتاج في العادة ربع ساعة، وما إن وصل إلى سور الجامعة حتى قفز منه وهرب بعيداً.

سنوات مضت لم يرَ أحد معاذًا، بعضهم يقول اعتُقِل، وآخرون يقولون بل اسُتشهد، بقي مصيره مجهولًا، ولكن وبعد أربعة عشر عام، وفي معارك التحرير ظهر قائدٌ في كتيبة رنكوس، سريع الجري قوي العزيمة ذكي ولمّاح، دخل دمشق مع جيوش الفتح القادمة من الشمال، بعد أن بذل سنوات شبابه على جبهات البطولة والتضحية، دخل معاذ رافع الرأس، وقد أدى أمانة كل دم سال لأجل هذا اليوم.

بيان حول وفاة المواطن محمد غميرة

تلقى "تيار سورية الجديدة" بحزن وأسى شديدين نبأ وفاة المواطن محمد غميرة، نتيجة تعرضه للضرب أثناء فترة احتجازه في مخفر الحفة بريف محافظة اللاذقية.

و"تيار سورية الجديدة" إذ يشارك الشعب السوري رفضه المطلق واستنكاره الشديد لما حدث، ويؤكد ضرورة المسارعة إلى فتح تحقيق جدي وشفاف لكشف جميع الملابسات ومحاسبة المسؤولين، ينوه إلى ما يلي:

* لا يمكن اعتبار هذه الجريمة حادثة معزولة؛ فقد شهدت الأشهر الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في التجاوزات المرتكبة من قبل أطراف أمنية بحق معتقلين وموقوفين. وهذا يعني أننا أمام نمط مقلق من السلوك والممارسة في مناطق عدة، لا أمام أخطاء فردية محدودة.

* تبدأ هذه التجاوزات من سهولة توقيف المواطنين واعتقالهم دون تهم واضحة أو ذات مصداقية، وبإجراءات وسلوكيات عنيفة أحياناً، مروراً بالإخفاء القسري في بعض الحالات، دون إبلاغ عائلة الموقوف أو المعتقل بمكانه أو مصيره، وصولاً إلى غياب أي رقابة حقيقية على تعامل الجهات الأمنية مع الموقوفين والمعتقلين أثناء وجودهم في الحجز.

* لقد أيقظت هذه الجريمة المروعة الذاكرة الجمعية للسوريين، وأعادت إلى الأذهان حقبة سوداء من تاريخنا، يجب أن نتعاون جميعاً، شعباً ونخباً وسلطة، على منع عودتها بأي شكل من الأشكال.

* إن التعاطي مع هذه الحادثة لا يكون بالاعتذار والاستنكار وفتح التحقيق فقط، رغم أن ذلك كله مطلوب، بل بوضع القوانين والآليات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الجرائم. وفي هذا السياق، يوصي "تيار سورية الجديدة" بمجموعة المقترحات التالية:

1. أن تقوم وزارة الداخلية بضم ممثلين عن وزارة العدل ومجلس الشعب ومنظمات حقوقية مدنية إلى لجنة التحقيق، بما يمنحها المصداقية اللازمة؛ فالرقابة الذاتية ليست آلية كافية أو موثوقة في مثل هذه القضايا.

2. أن يقوم "مجلس القضاء الأعلى" بعد تفعيله من قبل الرئيس بفرض رقابة قضائية صارمة على عمل الأجهزة الأمنية، تحدد صلاحياتها، وتراقب سير عملها، وتقيّم مخرجاتها بصورة مستمرة.

3. أن يسرّع مجلس الشعب في تفعيل الرقابة البرلمانية على عمل الأجهزة الأمنية، وإخضاعها للمساءلة وتقصي الحقائق عند وقوع أي تجاوزات، عبر لجانه المتخصصة.

4. أن يعيد "مجلس القضاء الأعلى" بعد تفعيله من قبل الرئيس النظر في مسوغات الاعتقال والتوقيف وآليات تنفيذهما، وأن تضع إجراءات واضحة بهذا الخصوص، يتم تعريف المواطنين وقوى الأمن بها على حد سواء.

5. أن يبادر المجتمع المدني والأهلي إلى إطلاق مؤسسات حقوقية مدنية، تكون مهمتها مراقبة السجون والمعتقلات بصورة مفتوحة ومباشرة، وبالتعاون مع السلطة، لضمان حماية حقوق المعتقلين